



تطور الديون الخارجية: الاتجاهات الأساسية

المقدمة:

- أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، والتي تفاقمت منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تعتبر إحدى التحديات الهامة التي تواجه الدول الدائنة أو المدينة على السواء
- فمع النمو الشديد في الديون الخارجية وجد عدد كبير من الدول النامية نفسه مأزق شديد والذي يمثل بصعوبة الاستمرارية في خدمة هذه الديون (الفوائد + الأقساط) وفي نفس الوقت الاستمرار في تمويل الواردات الضرورية مما أدى إلى أن بعض الدول النامية عجزت عن سداد أعباء هذه الديون قد بدأت تطالب الدائنين بتجميدها وإعادة جدولتها بالإضافة إلى الحصول على قروض ميسرة

- في نفس الوقت أدت هذه المصاعب إلى خلق حالة من القلق بين صفوف الدائنين .
- لقد صاحب التطور الملحوظ في حالة الديون تبديلاً هاماً في هيكلها خاصة في نسب الديون من المصادر المختلفة .
- القروض الممولة من مصادر خاصة تعتبر أكثر عبئاً على الدول النامية من تلك الممولة من قبل مصادر رسمية من خلال ارتفاع أسعار الفائدة من جهة وانخفاض متوسط فترة السداد من جهة أخرى .

- اتجاه أسعار صادرات المواد الأولية إلى الانخفاض واتجاه أسعار الواردات المصنعة إلى الارتفاع .
- بالإضافة إلى تقلب أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم مما نتج عنه آثار فادحة على اقتصاديات الدول النامية من خلال العجز في الموازين التجارية والحسابات الجارية وتناقص رصيد الاحتياطيات الأجنبية وتراجع الانفاق الاستثماري بالإضافة إلى معدلات النمو

- لقد ساهمت عوامل كثيرة في إيجاد هذه الأزمة واستمرار بعضها محلية تتعلق بالدول المدينة والتي تتمثل بأخطاء تضمنها توجهات هذه الدول السياسية والاقتصادية وبعضها خارجية تتمثل بالاختلال الحاصل في هيكل الاقتصاد العالمي والتي تنحاز لصالح الدول الصناعية المتقدمة بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول الصناعية من حين لآخر لحماية مصالحها المحلية
- لم يكن أهمية كبيرة لأزمة الديون الخارجية بالنسبة للكثير من الدول العربية خلال فترة السبعينات حيث ظلت البلدان تدير مشاكل عجزها الخارجي بوسائل مختلفة .

- أسباب كثيرة أدت إلى تأجيل هذه الأزمة مثل أن معظم الديون الخارجية كانت مستحقة لمصادر رسمية والتي كانت تتميز بانخفاض نسبي في سعر الفائدة ويطولها الزمني وبوجود فترة سماح طويلة نسبياً .
- كذلك اعتمدت الكثير من الدول على تحويلات العاملين بالخارج كمصدر هام من مصادر النقد الأجنبي
- ارتفاع أسعار النفط والأثر الناجم عنه خاصة في بعض الدول كأن له أثر واضح كذلك في تأجيل انفجار الأزمة

- نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات بدأ حجم الدين الخارجي للدول العربية بالتزايد بمعدلات كبيرة.
- وقد تلازم ذلك الارتفاع مع تردي أوضاع موازين المدفوعات العربية المقترضة، وكثرة لجوئها إلى مصادر خارجية لتمويل العجز في تلك الموازين بغرض الاستمرار في المحافظة على مستويات من الاتفاق والاستيراد تفوق قدرة اقتصاداتها على تمويلها

أسباب تطور أزمة الديون الخارجية للدول العربية

■ العوامل الداخلية

■ العجز في الموازن العامة

■ من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت الى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة (العجز الداخلي) نتيجة للاختلالات الهيكلية .

■ وتعتبر سياسة التمويل بالعجز من السياسات المزمنة التي اتبعتها الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل منذ زمن طويل ، إلا أن هذه السياسة لم تبدأ في الانتشار في الدول العربية النفطية إلا منذ بداية الثمانينات .



تابع: أسباب تطور أزمة الديون الخارجية للدول العربية

- العجز في ميزان المدفوعات: أحد العوامل الداخلية الأخرى التي أدت الى تفاقم أزمة الديون الخارجية هو العجز المستمر في ميزان مدفوعات الدول العربية المدينة وخاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل .
- ولا شك أن ميزان المدفوعات بما يعكسه من بنود وأعباء وموارد يمثل صورة صادقة للاقتصاد القومي وخاصة درجة انفتاحه على العالم الخارجي ، ولقد عانت الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل عجزا في الحساب الجاري والتجاري .



تابع: أسباب تطور أزمة الديون الخارجية للدول العربية

- إخفاق النمو: تحصل الدول على قروض ذي التزامات مستقبلية على أمل أن استثمارها سيؤدي إلى رفع وتأثر النمو وبالتالي توفر الموارد لدفع المستحقات لكن مع انهيار نموذج النمو المتبع في الدول العربية (سياسة إحلال الواردات) أدى إلى ارتفاع المستحقات وعدم توفر الموارد الضرورية للإيفاء لهذه المستحقات.

العوامل الخارجية

- الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري: لقد أدى تبني الدول الصناعية لبعض السياسات الانكماشية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات الى تدهور النمو الاقتصادي في هذه البلدان مما أوقعها في حالة ركود اقتصادي مما أدى الى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية .

تابع: العوامل الخارجية

- سياسات الاقتراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة: كان لسياسات الاقتراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة دور رئيسي في زيادة حجم الديون الخارجية للدول العربية المدينة، ولقد توسعت بعض البلدان العربية في الاقتراض، وأخذت تعتمد بشكل متزايد على التدفقات الميسرة وغير الميسرة حيث أدى الاتجاه إلى الاقتراض التجاري قصير الأجل وفوائد مرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية .



هيكل الديون الخارجية ومصادر الدين للدول العربية

- زاد النصيب النسبي للديون المستحقة لمصادر خاصة في البداية على حساب النصيب النسبي للديون الرسمية
- لذلك على الرغم من أن نصيب مصادر الاقراض الخاصة من اجمالي الديون العربية قد انخفض خلال السنوات الأخيرة مقارنة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وارتفع في المقابل نصيب المصادر الرسمية (الثنائية والمتعددة الأطراف)

تابع: هيكل الديون الخارجية

- مصادر الاقراض الخاصة تشكل نسبة كبيرة إلى حد ما والتي تعكس أعباء هذه الديون على الدول العربية خاصة إذا ما علمنا أن شروط القروض من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف تعتبر إلى حد ما سهلة وميسرة مقارنة بشروط القروض الخاصة والتي تمنح لفترات أقصر وبفائدة أعلى وفترة سماح أقل والذي أدى إلى ارتفاع أعباء المديونية لدى الدول العربية .
- شكلت الديون طويلة الأجل حوالي 80% من اجمالي الديون الخارجية العربية عام ٢٠٠٣ كان منها 62% من مصادر رسمية و 38% من مصادر خاصة .



تابع: هيكل الديون الخارجية

- في نفس الوقت شكلت الديون قصيرة الأجل 31.7% من إجمالي الديون وتسهيلات صندوق النقد الدولي 1% عام 2003 . وقد شكلت الديون غير الميسرة من مصادر رسمية أو خاصة، حوالي 68% من الدين العام سنة 2003 .



أعباء خدمة الديون الخارجية للدول العربية

- هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تستخدم لمعرفة القيمة الحقيقية للدين ومدفوعات خدمته .
- نسبة الدين إلى حجم صادرات السلع والخدمات (الدين / الصادرات) حيث تستعمل حصيلة الصادرات كمؤشر لقياس حجم الديون الخارجية والقدرة على خدمتها .
- نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (الدين / الناتج المحلي الإجمالي) .
- نسبة خدمة الدين (مدفوعات الفوائد + الأقساط) إلى صادرات السلع والخدمات .

تابع: أعباء خدمة الديون

- باستخدام معيار الأرصدة القائمة الغير مسددة نسبة إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات نجد أن هذا المعدل قد ارتفع بشكل من 22.28% عام 1979 إلى 73.12% عام 1985 ومن ثم إلى 276.4% عام 1990 ، و 76.1% عام 2003 .
- هذا الارتفاع بنسبة الديون إلى الصادرات العربية يعكس أولاً انخفاض حجم صادرات الدول العربية من جهة وزيادة حجم ديونها من جهة أخرى .

تابع: أعباء خدمة الديون

- أدت الزيادة المتغيرة على الديون الخارجية للدول العربية إلى ارتفاع واضح في نسبة الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول إلى إجمالي الناتج المحلي حيث ارتفعت هذه النسبة من حوالي 43.6% عام 1980 إلى 133.8% عام ١٩٩٨ ومن ثم إلى 83.5% عام 2000، و 76.1 عام 2003 .
- لاشك أن ارتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى تزايد اعتماد الدول العربية على التمويل الخارجي في علاج مشاكلها الاقتصادية .

تابع: أعباء خدمة الديون

- لهذا أصبحت هذه الدول مضطرة أن تحول وبشكل منتظم أجزاء كبيرة من ناتجها القومي للدول المقرضة وفاء لالتزاماتها الخارجية مما يؤدي إلى زيادة نصيب الأجانب في الناتج المحلي لهذه الدول .
- تعتبر هذه النسبة مرتفعة حتى بالمقارنة مع مثيلاتها من الدول النامية إذا بلغت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية 42 % عام 1990 ، ولم يتجاوز 46% خلال الفترة 1984 - 1990

تابع: أعباء خدمة الديون

- نسبة خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات
- يدل هذا المؤشر على أنه كلما ارتفع هذا المعدل ، كلما دل ذلك على ثقل عبء الديون الخارجية على الاقتصاد القومي حيث يصبح ما تبقى من حصة الصادرات قليلاً وربما لا يكفي لتمويل جزء بسيط من واردات هذه الدولة أو الدول .
- بمعنى آخر فإن هذا المؤشر يعكس مشكلة السيولة الدولية للبلد المدين حيث نجد أن الدول الدائنة تهتم بطبيعة هذا المؤشر في الدول المدينة وذلك للاطمئنان على قدرة الدول على سداد أعباء ديونها لأن أهم مصدر لتسوية التزامات ديون الدول المدينة يتمثل بحصة صادراتها من السلع والخدمات .

تابع: أعباء خدمة الديون

- لو نظرنا إلى التطور الذي طرأ على مبالغ خدمة الديون الخارجية للدول العربية (أقساط + فوائد) لو وجدنا أنها زادت من 382 مليون دولار عام 1970 إلى 10.7 بليون دولار عام 1980 و 20 بليون دولار عام 1990 ، ومن ثم ارتفعت إلى 23.9 بليون دولار عام 2003، بمعنى آخر فقد نمت عبء المديونية بمتوسط معدل سنوي مرتفع تجاوز معدلات نمو دخول هذه الدول وكذلك تجاوز معدلات حصيلة الصادرات مما يعتبر مؤشرا خطيرا على أزمة مديونية تلك الدول .

تابع: أعباء خدمة الديون

- وقد ارتفع حجم الفوائد المدفوعة على الديون العربية من 100 مليون دولار عام 1970 إلى 3.6 بليون دولار عام 1980 أي بمتوسط معدل سنوي 24.4% حيث فاق هذا المعدل معدل نمو إجمالي عبء خدمة الديون مما يعكس مدى ارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض.
- في نفس الوقت فقد زادت مدفوعات الأقساط من 723.7 مليون دولار عام 1972 إلى 5.6 بليون دولار عام 1981 ومن ثم إلى 13 بليون دولار عام 1990 و 17 بليون عام 2003. يعود هذا النمو إلى ارتفاع حجم الديون الخارجية من ناحية وإلى زيادة نسبة الديون من المصادر الخاصة إلى إجمالي الديون العربية.

معدل خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

■ لاشك أن معدل خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يعكس إلى حد ما نصيب الأجانب من الناتج الاجمالي . لقد ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية باطراد خلال الفترة 1980-2003 حيث وصل متوسط نصيب الأجانب في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 12% في كل من موريتانيا والأردن وإلى أكثر من 8% في كل من مصر والجزائر والمغرب واليمن .

■ من أخطر ما ينطوي عليه المستوى الحالي لخدمة الدين ، هو ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية المقترضة حيث بلغت 5.8% عام 1990 و 4.3% عام 2004.



تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء مديونياتها الخارجية

- باستخدام معايير تصنيف المديونية (انظر الجدول) يتبين أنه باستخدام بيانات 1999 تصنف الدول العربية كالتالي:
- المجموعة الأولى الدول ذات المديونية المنخفضة: جيبوتي، مصر، البحرين، ليبيا، عُمان.
- المجموعة الثانية الدول ذات المديونية المعتدلة: اليمن، الجزائر، تونس، لبنان.
- المجموعة الثالثة الدول التي تعاني من تفاقم المديونية وصعوبة ادارتها: موريتانيا، السودان، العراق، الأردن، سوريا.

تابع: تصنيف الدول العربية المقترضة

- آثار الديون الخارجية على اقتصاديات الدول العربية المقترضة: تنعكس هذه الآثار بالأساس على النواحي التالية:
- أثر الديون الخارجية على موازين مدفوعات الدول العربية
- أثر الديون الخارجية على قدرة الدول العربية على الاستيراد
- أثر الديون الخارجية على الاحتياطات الدولية للدول العربية :
- أثر تزايد الديون الخارجية على الضغوط التي تتعرض لها الدول العربية (التبعة) .

الخلاصة

- لازالت المديونية الخارجية للدول العربية تشكل عبئاً كبيراً على النمو في هذه الدول . وعلى هذا الأساس فان قصة الديون أصبحت واحدة من أهم مظاهر الاختلالات الاقتصادية الدولية ففي الوقت الذي قلصت فيه الدول النامية ، ومن ضمنها الدول العربية ، من وارداتها بسبب حاجاتها للموارد لمقابلة خدمة الديون ، تأثرت اقتصادات الدول الصناعية سلباً بسبب انخفاض صادراتها وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة

تابع: الخلاصة

- حجم الديون الخارجية للدول العربية قد زاد بمعدلات مرتفعة منذ نهاية السبعينات وحتى الآن حيث وصل حجم الديون الخارجية العربية حوالي 155.67 بليون دولار عام 1994 ووصل إلى 188 مليار دولار عام 2003 مقارنة بـ 72.7 بليون دولار عام 1985 . في نفس الوقت أظهرت بعض المؤشرات والنواتج المحلي الاجمالي . لقد بلغ خدمة الديون في بعض الدول العربية نسبا مرتفعة مما حدا بهذه الدول إلى محاولة جدولة ديونها مما يعكس مدى الاضطراب الواضح في مدفوعات الدول العربية الخارجية .



تابع: الخلاصة

- لا شك أن المديونية الخارجية تعتبر من الظواهر القديمة المرتبطة بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية حيث عكست المصالح المتبادلة بين الدول ومحاولة السيطرة على اقتصاديات الدول الأخرى

تابع: الخلاصة

- تشير جميع المؤشرات إلى بلوغ المديونية الخارجية لبعض الدول العربية حداً حرجاً خاصة تلك التي بلغت خدمة الديون فيها نسبة عالية لا شك أن إيجاد تدابير فعالة لمواجهة هذه الأزمة يتوقف على الاعتراف بأثر كل من السياسات الدولية والمحلية في خلق هذه الأزمة . إلا أن العبء الأكبر للجهود الرامية للخروج من هذه المشكلة يقع على عاتق الدول العربية حيث أن سياساتها الاقتصادية المحلية أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق دواعي الاعتماد الكبير على الاستدانة الخارجية .

تابع: الخلاصة

- من اجمالي صادرت السلع والخدمات وبلغ اجمالي الديون الخارجية نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي بالاضافة إلى أن لجوء بعض الدول إلى محاولة جدولة ديونها هو مؤشر هام على الاضطراب الواضح في هذه الدول تجاه المدفوعات الخارجية .

الديون الخارجية للدول العربية لعام 2000

النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
الدين العام الخارجي	الدين العام	الدين العام	الدين العام	الدين العام	الدين العام	الدين العام	الدين العام	الدين العام	الدين العام
نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
مجموع الدول العربية	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا
15.6	13,758.80	49.6	143,829.20	8.5	102672.3	9.5	14.2	0.22	...
13.2	530	81	6,754.00	8.2	2763.3	1.6	25.5-	3.38-	...
...	...	...	...	5.1	13522.7	13.9	17.2	2.84-	...
...	...	...	...	4.3	1569.1	2.1	16.9	5.36-	...
21.6	1,855.00	58.7	11,568.00	2.8	1862.9	3.9-	11.6-	2.58-	...
24.7	5,059.00	46.5	25,000.00	15.2	12024	17.1	18.7	1.76-	...
7.5	14.2	72.9	400	3	67.8	8.2-	35.3-	1.06-	...
...	...	...	...	8.5	19585	9.4	30.9	5.11	...
11.4	207	124.2	15,938.00	2.1	234.3	4.0-	3.4	1.05-	...
16.3	1,129.00	118.7	21,272.00	8.8	2630	6.3	7.7	6.18-	...
28.7	51	2,109.20	2,555.00	...	...	...	...	...	...
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
2.7	297	18	3,555.00	...	2379.9	...	...	1.53-	...
...	...	...	...	4.7	1187	19.2	38.7	1.1	...
...	...	...	...	12.4	7082.3	39.4	33.7	10.62	...
19.1	484.5	41.7	6,870.80	11.4	5943.6	13.3-	33.8-	23.33-	...
...	...	...	...	30.5	10708	19.2	22	2.66	...
8.6	1,618.00	27.6	27,109.00	10.2	13104.9	0.9-	8.6-	3.56-	...
23.1	2,196.40	49.8	16,372.10	5.1	4823.2	4.4-	12.6-	0.59-	...
23	100	152.1	1,500.00	9	284	1.7	4.8	2.54	...
5.3	217.7	57.8	4,935.30	12.3	2900.4	13.1	14.8	10.06	...



إعادة جدولة الديون الخارجية

المقدمة:

- أزمة الديون: صعوبة الاستمرار في خدمة الديون وتمويل الواردات الضرورية المطالبة بالمساعدة.



خصائص ديون الدول النامية

- ارتفاع حصة الديون الخاصة إلى ٥٥,٦% سنة ١٩٩٢ (أمريكا اللاتينية) مستحقة لبنوك تجارية.
- ارتفاع ديون الديون العربية بشدة للدول غير النفطية (مصر، تونس، المغرب) ودول نفطية (الجزائر، العراق).
- ارتفاع أعباء الديون وتدهور مؤشرات خدمة الدين.
- عجز دول عربية عن خدمة ديونها (السودان، الصومال، مصر، المغرب، موريتانيا، الجزائر، اليمن، الأردن).
- عدم تمكن السودان والصومال في حل المشكلة حتى بعد إعادة الجدولة.

أسباب الأزمة

- عوامل داخلية: فائض الطلب
- عوامل خارجية: أزمة سيولة
- أبعاد عملية التفاوض حول جدولة الديون: نادي باريس
- إعادة الجدولة: إعادة هيكلة لجدولة السداد الأصلي لدين معين أو مجموعة ديون .

أسباب الأزمة

- الخيارات المتاحة:
- مواجهة الموقف: التنسيق بين سياسات الأقراض والاستيراد والاستهلاك
- الدفع مهما كان الثمن: استعمال القروض قصيرة الأجل
- توقيف سداد أقساط الديون: المخاطرة والجدارة الائتمانية
- إعادة جدولة الديون: إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي

إعادة الجدولة

- تعقيدات المفاوضات وطولها
- الشروط الملحقة
- تخفيف عبء الديون
- نادي باريس: جدولة الديون الرسمية
- نادي لندن: جدولة الديون التجارية
- نادي باريس تأسس ١٩٥٦ لدراسة طلب الأرجنتين

تابع: إعادة الجدولة

- تفاوض الدائنين بصفة جماعية
- مشروطة تطبيق برامج تثبيت وتصحيح هيكلي
- اختلاف أهداف إعادة الجدولة
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- صندوق النقد الدولي
- منظمة التعاون الاقتصادي

تابع: إعادة الجدولة

- يتم الاجتماع بطلب من الدول المدينة لإعلان عدم المقدرة على السداد
- المفاوضات حول حل نهائي لإعادة الجدولة
- مساهمة الدولة الدائنة التي لها مستحقات كبيرة الذي قد يتراوح ما بين ٣- ١٥ دولة
- عدم مساهمة الدول الشرقية والصين
- عدم مساهمة دول الأوبك



مبادئ نادي باريس

- العجز المرتقب عن السداد Imminent Default
- مشروطة صندوق النقد الدولي
- المشاركة في الأعباء

العجز عن السداد

- تخفيف أعباء الدين إلا إذا توفرت الدلالات على عجز الدول على السداد
- يتحدد العجز بحجم الالتزامات (خدمة الدين) وقياس فجوة التمويل عنصر رئيسي من المفاوضات
- الاعتماد على تنبؤات ميزان المدفوعات للعام المقبل لتحديد الفجوة

مشروطة صندوق النقد الدولي

- الاهتمام باستعادة الدولة المدينة قدرتها على تحمل أعباء الديون الخارجية
- تحليل أسباب وطبيعة مشكلة الديون الخارجية للدولة المدينة
- الطلب منها اتخاذ خطوات وسياسات معينة للقضاء عليها
- الاصرار على تبني سياسات تصليح هيكلية مع صندوق النقد الدولي قبل بدء المفاوضات



مشاركة الدول الدائنة في تحمل أعباء الديون الخارجية

- على الدول الدائنة أن تساهم في تخفيف العبئ
- مؤسسات مانحة متعددة الأطراف
- مانحين رسميين إعفاء في نادي باريس
- مانحين رسميين غير أعضاء في نادي باريس
- البنوك التجارية

تابع: مشاركة الدول الدائنة

■ المؤسسات المتعددة الأطراف: تهدف إلى الإعفاء وعدم إعادة جدولة

ديونها

■ عدم إدراج صندوق النقد الدولي

■ خلاف على إدراج المؤسسات التي يجب إعفاءها من إعادة الجدولة

تابع: مشاركة الدول الدائنة

- ترتيبات مؤسسية: الإعداد لاجتماعات نادي باريس
- الحلقة الأولى: التفاوض مع IMF للحصول على موارد مالية لسداد عجز ميزان المدفوعات مقابل برنامج تثبيت اقتصادي وإصلاح هيكلي .
- الحلقة الثانية: التفاوض مع الحكومات الدائنة لتخفيض أعباء خدمة الديون
- الحلقة الثالثة: التفاوض مع الدائنين من المؤسسات الخاصة
- إرسال رسالة من طرف وزير المالية إلى رئيس نادي باريس عن طريق وزير المالية الفرنسي يعلن فيها عن توقيف الدفع وطلب الدخول في مفاوضات مع الدائنين لإعادة جدولة الديون .

تابع: مشاركة الدول الدائنة

- دراسة من طرف الدائنين طلب إعادة الجدولة والاتفاق على تاريخ بدء المفاوضات
- قبل بدء المفاوضات ترسل مذكرة تطلب فيها تخفيف أعباء الديون مع شرح واف للظروف . والإجراءات التي تتخذ للقضاء على الأسباب .
- تدقيق الطلب من طرف الدائنين في ضوء المعطيات المقدمة من طرف المدين حول قائمة القروض وتاريخ الاستحقاق وتمديدات الآجال .
- مراجعة الطلب في ضوء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي
- ضرورة توفير بيانات دقيقة حول وضعية مديونية البلد



طبيعة المفاوضات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها

■ المفاوضات:

- تدوم ١-٢ يوم
- تبدأ المفاوضات بتقديم تقرير الدولة المدينة
- التعقيب: المؤسسات الدولية ثم الدول المانحة
- تجتمع الدول الدائنة دون وفد الدولة المدينة
- تقدم الدول الدائنة تقريراً للدولة المدينة وقد يرفض نظراً للشرط القاسية التي قد يتخلله .
- تقام دورة إضافية للوصول إلى اتفاق حول إعادة الجدولة
- التوقيع على نسختين .



الإطار العام لجدول الديون

- عقد اتفاقيات مع كل البلدان الدائنة المشاركة في الاجتماعات وكذلك مع كل الوكالات المقرضة
- قائمة بالقروض والاستحقاقات
- سعر الفائدة على الدين المعاد جدولته

تابع: الإطار العام لمجدول الديون

(١) فترات تجميد سداد الدين:

■ طول الفترة عاملاً رئيسياً في إعادة الجدولة

■ الدائنون: ١ سنة

■ المدينين: ٣-٥ سنة

(٢) نوعية الديون التي تخفض أعباءها:

■ إعادة جدولة ديون رسمية أو اعتمادات تصدير

■ يتم إعادة جدولة الديون متوسطة الأجل

■ استبعاد إعادة جدولة الديون القصيرة

تاريخ التوقف

- التاريخ الذي لا يعاد جدولة أية ديون تم التوقيع عليها بعده
- كلما اقترب هذا التاريخ من بداية فترة تجميد السداد كلما زاد حجم الديون القابلة لإعادة الجدولة
- يبدأ هذا التاريخ خلال ٦ أشهر إلى سنة قبل تاريخ اتفاقية إعادة جدولة الديون

إعادة جدولة الأقساط المستحقة:

- نادراً ما يعاد إعادة جدولة الفوائد



نسبة الدين الذي يعاد دجه

- لا يتم إعادة جدولة أكثر من ٩٠% من أصل رأس المال خلال فترة تجميد سداد الدين
- ترتيبات السداد للديون المعاد جدولتها:
- فترات سماح ٣ سنوات يتبعها أربعة سنوات أخرى يتم خلالها دفع الديون المؤجلة على دفع نصف سنوية.

هيكل السداد

- جزء يسدد خلال فترة التجميد
- جزء غير معاد جدولته، مؤجل
- جزء تمت إعادة جدولته سابقاً
- أسعار الفائدة التجميدية:
- غالباً ما يكون أعلى من السعر الأصلي
- دور صندوق النقد الدولي في عملية التعديل



التطورات في نهج إعادة الجدولة وتجارب الدول

- إعادة الجدولة تعكس أزمة المديونية
- ١١ دولة تمت إعادة جدولة ديونها ٤٦ ما بين ١٩٥٦ و ١٩٨٠
- أزمة الثمانيات ٦٦ دولة ما بين ٨٠-٩٣ أعظمها أكثر من مرة ووصلت المبالغ المعاد جدولتها ١٨١,٧٥ مليار دولار مقابل ١٤,٢ مليار دولار للفترة الأولى.



المرحلة الأولى ١٩٥٦ - ١٩٧٠

- ٦ سنة دول نامية وتم إعادة جدولة ٣,٣ مليار دولار
- قصر فترة التجميد
- إعادة جدولة مرات أخرى
- عنصر المنحة لم يتجاوز ٣٠%

المرحلة الثانية ١٩٧١ - ١٩٨٠

- الاهتمام بدول جنوب العملاء الأفريقية نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية
- إعادة جدولة ديون ١٢ دولة وبلغ إجمالي ما تم إعادة جدولته ٦,٥ مليار دولار ٤١ لدول أفريقية جنوب الصحراء.

المرحلة الثالثة ١٩٨١-١٩٩٠

- مرحلة الكساد وتزايد في المعدل السنوي لعدد مرات إعادة جدولة الديون وارتفعت إلى ١٤ مرة مقارنة بـ ٢ مرة من قبل.
- تمديد فترة السماح وفترة تسديد الديون
- السماح بإعادة جدولة الديون أكثر من مرة
- شروط تخفيف العبئى للدول الفقيرة (البندقية ١٩٨٧)
- الاتفاق يونيو ١٩٨٨ في تورنتو بتطبيق منهج الاختيارات للدول المنخفضة الدخل حيث أدخل ثلاثة بدائل:

تابع: المرحلة الثالثة ١٩٨١-١٩٩٠

- إلغاء ٣٠% المستحقات وإعادة جدولة المتبقى
- نفس فترات الاستحقاق المعمول بها في الديون الميسرة ولكن أسعار فائدة تأجيلية مرتبطة بأسعار السوق
- تسديد الدين على فترة استحقاق ١٤ سنة بينما لا تقل أسعار الفائدة التأجيلية على أسعار السوق بأكثر من ٣,٥% أو ٥٠% من أسعار السوق.

تابع: المرحلة الثالثة ١٩٨١-١٩٩٠

- إعادة جدولة ديون ١٩ دولة على شروط تورنتو
- بلغ المبلغ التراكمي المعاد جدولته ٥٠ مليار عام ١٩٨٦ و ١٢٠,٧ مليار عام ١٩٩٠
- ارتفاع العدد التراكمي لإعادة الجدولة حيث وصل إلى ١٥٧ مرة عام ١٩٩٠
- مرور الدول العربية بمراحل صعبة خلال الثمانينات

المرحلة الرابعة ١٩٩١ - الآن

- الاتفاق على الحاجة لإيجاد وسائل أخرى ميسرة تساعد الدول المثقلة بالديون
- تمديد فترات السماح إلى الدول متوسطة الدخل (Houston 1990)
- اتفاق ترينداد ١٩٩٠ : بلغ ثلثا الديون وفترة السماح المتبقى ٢٥ سنة للدول التي لا يتعدى دخلها ١١٩٥ دولار للفرد . وكذلك السماح بدخول مقايضة الدين .
- شروط تفضيلية أخرى للدول الفقيرة

مبادرة تخفيف عبء المديونية

■ منطق خفض مديونية الدولة الفقيرة:

- أصبح الاقتراض بشروط مسيرة للدول النامية الفقيرة، وبمعدلات فائدة ١ % وفترات إقراض تفوق ٣٠ سنة، يشكل أحد خصائص المساعدات الدولية لهذه البلدان. شهدت صعوبات متزايدة بالوفاء بدفع مستحققاتها لحقق تجارب تنميتها وخاصة عدم تحقيق معدلات نمو اقتصادي تحقق استدامة المديونية.



تسهيل شروط المديونية للدول الفقيرة التي تتصارع مع مديونياتها

مشاكل مديونية هذه الدولة ليست مؤقتة

■ في سنة ١٩٩٦ تم اعتماد مبادرة جديدة من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتخفيف عبئ ديون الدول الفقيرة وتسمى مبادرة تحقيق ديون الفقيرة المثقلة بالديون - Heavily Indebted Poor Countries - HIPC

■ مجموع سكان هذه المجموعة يصل إلى ٦٠٠ مليون نسمة معظمهم يعيشون ٧ سنوات أقل من سكان الدول النامية الأخرى، وأكثر من نصفهم يعيشون على أقل من دولار ١ في اليوم.

تابع: تسهيل شروط المديونية للدول الفقيرة

- مبادرة تخفيف عبئي مديونية هذه البلدان (HIPC) والتي حسنت سنة ١٩٩٩ ويهدف إلى حل دائم لمسألة المديونية وذلك عن طريق توليف تخفيف كبير لعبئي المديونية مع سياسات إصلاح تهدف إلى رفع وتأثر النمو في الأجل الطويل وتخفيف حدة الفقر ووطأته .
- التأكد أن الموارد الممنوحة في إطار تخفيف عبئي المديونية تستعمل للتنمية المستدامة، بحيث أن هذه الدول تغادر فخ المديونية ودائرة الفقر المغلقة .



تابع: تسهيل شروط المديونية للدول الفقيرة

- المجموعة الدولية فتساهم بمساعدة هذه الدول على الإقدام على هذه المبادرة وتطبيق هذه السياسات وتوفير كل المساعدات المطلوبة لإنجاح هذه السياسات . ويتم منح هذه المساعدات عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك الهيآت التنموية الأخرى .

السقوط في فخ المديونية المثقلة

- تدهور حدود التبادل وارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة والأزمات الاقتصادية في الدول المتقدمة، وتدهور أسعار السلع الأولية.
- كما لعبت العوامل المحلية دوراً في تراكم هذه الديون بتبني سياسات توسعية أدت إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية وتدني معدلات الادخار، دون توفير طرق حمايتها من الصدمات الخارجية. بالاستدانة بشكل واسع وفي أغلب الأحيان دون تغيير السياسات السابقة ودون سياسات جديدة تهدف إلى استدامة المديونية. هدر الموارد وعدم توفر مقدرة مستدامة لإدارة ديون هذه البلدان، تدني البيئة (الجفاف) والحروب الأهلية، وسوء السياسات وضعف الحاكمية والتي كلها زادت في تفاقم مديونية هذه البلدان.

تابع: السقوط في فخ المديونية المثقلة

- مديونية الدول النامية كلها ارتفعت من \$٥٠٠ مليار سنة ١٩٨٠ إلى \$١ ترليون سنة ١٩٨٥ وتصل إلى \$٢ ترليون سنة ٢٠٠٠. أما مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالمديونية (١٤ دولة) فإن مديونياتها ارتفعت من \$٦٠ مليون سنة ١٩٨٠ إلى \$١٠٥ مليون سنة ١٩٨٥ ووصلت إلى \$١٩٠ مليون سنة ١٩٩٠ وقد كانت لتصل إلى \$٢٠٠ مليون سنة ٢٠٠٠ في حالة غياب المبادرة.
- ظن الدائنون أن مديونية هذه الدول (HIPC) مؤقتة وبالتالي فإن تخفيف عبئ مديونياتها أخذ الطابع التقليدي المتمثل في إعادة الجدولة أحيانا بشروط ميسرة وأحيانا أخرى منح حزم مديونية جديدة .

■ إن إعادة الجدولة المتكررة والمتعددة التي لم تسمح للدول استدامة مديونياتها أدنت بالدائنين إلى التفكير في منهجية جديدة لحل هذه الأزمة. ومن خلال اجتماعات الدول الصناعية المعروفة بـ G7 مجموعة السبعة الأكثر تقدما والتي عقدت في تورنتو (١٩٨٨) ترينداد (١٩٩٠) ولندن (١٩٩١) و نابولي (١٩٩٤) تم الموافقة على ميكانزمات جديدة لتسيير هذه القروض وتخفيف العبئ بشكل ملحوظ. ومنه تم إدراج الكثير من تخفيض المديونية في شروط نادي باريس. لإعادة جدولة الديون ومنذ ١٩٩٤ وعند البدء بالعمل بشروط نابولي فإن النادي قام بإلغاء $\frac{2}{3}$ مخزون المديونية الرسمية المستحقة على الدول النامية ومنه فإن ما يقارب ٦٠ \$ مليار من الدين وخدمة الديون تم إلغاؤها عبر نادي باريس.

- بالرغم من هذه المبادرات فإن مديونية HIPC ظلت مرتفعة ، أصبح جلياً أن ميكانزمات تخفيف عبئ المديونية، والمساعدات الرسمية وحزم السياسات الموجهة لتخفيف عبئ المديونية غير كافية لتحقيق استدامة المديونية. وفي أكتوبر ١٩٩٦ قرر صندوق النقد والبنك الدولي بمبادرة HIPC توفير حل مشاكل المسألة مديونية الدول الأكثر فقراً والتي تعاني من ثقل المديونية.



مبادرة HIPC

- لكي تدرج أي دولة ضمن قائمة هذه الدول فإنه تطبق معيارين والذين يعكسان مستوى الدخل الضعيف وكذلك مستوى مديونياتها الشديد وتعتمد الهيئات الدولية على تصنيف البنك الدولي والتي يحدد الدول ذات الدخل المنخفض والتي يكون دخل الفرد فيها أقل من \$٧٦٥ ١ (أنظر القوائم المدرجة في الملحق) . .

تابع: مبادرة HIPC

■ أما تصنيف الدول حسب مؤشرات المديونية، فإن البنك الدولي يصنف الدول إلى شديدة المديونية عندما تكون نسبة القيمة المالية للمديونية إلى قيمة الصادرات أعلى من ٢٢٠٪ أو نسبة القيمة الحالية للمديونية على الناتج المحلي الإجمالي أكبر من ٨٠٪ (انظر الجدول في الملحق). وتدرج القائمة حسب المعايير والمعطيات الاحصائية المتوفرة لتصنيف الدول حسب الدخل والمديونية وكذلك لتحديد أحقيتها للمساعدات الدولية وكذلك حصولها على القروض الميسرة من طرف الوكالة الدولية للتنمية (IDA) وصندوق النقد الدولي (PRGF) والبنك الدولي والهيئات التنموية الأخرى.

- ولا يكفي أن تكون الدولة فقيرة وإنما يجب أن تعاني من عدم استدامة مديونيتها حتى بعد تطبيق شروط تخفيف عبء المديونية التقليدية المنصوص عليها في المبادرات الدولية السابقة مثل شروط نابولي ونادي باريس، ومنه مجمل ١٤ دولة مضيقه HIPC فإنه توجد ٤ دول فقط لا تعاني من عدم استدامة مديونيتها وهي اليمن، أنغولا، فيتنام وكينيا . (انظر المبادرات الدولية لتخفيف عبء المديونية) .

■ يقدر مقدار تخفيف عبئ الديونية نتيجة تطبيق مبادرة HIPC والمبادرات التقليدية الأخرى في إطار نادي باريس والمبادرات الثنائية ليصل إلى ٦٠٠ \$ مليار، ونتيجة فإن التكلفة الاجمالية لـ HIPC في بداية ٢٠٠٠ هي فقط ٢٨ \$ بليون وتشكل القيمة الحالية الصافية لتخفيف الديونية.

■ عندما تقوم البلدان المصنفة ضمن HIPC بإظهار استعدادها للقيام بتقليص الاختلالات الماكروية وتطبيق سياسات ترويج النمو، ويتم ذلك عموماً عبر ٣ سنوات فإنها تصل إلى نقطة القرار . عند هذه المرحلة يتم تقييم الاحتياجات من المساعدات ويتم تقدير مقدار تخفيض العبء للوصول إلى استدامة المديونية ويتم تعهد الدول المانحة بتخفيض هذا العبء . ولكن يتم تخفيض مخزون المديونية بعد فترة من تطبيق سياسات تابعة وبعدها يصل البلد إلى مرحلة الانتهاء .

■ التقييم الأول لهذه المبادرة أظهر قصورها وعدم تحقيقها للتوقعات، هذا أدى إلى تحسين وتعديل المبادرة في أكتوبر ١٩٩٩ حيث عدلت ميكانزمات المبادرة لتوفير أكثر وأوسع أعمق الموارد الموجهة لتخفيف عبء الديون. وتم إدراج تخفيف العبء المرحلي Interim debt relief ما بين نقطة القرار ونقطة الانتهاء حين يتسنى من تخفيض عبء المديونية ما بين المرحلتين. وتم أيضا إدراج نقطة انتهاء عائمة "Floating Completion Point" ويتم الوصول إليها بمجرد أن تقوم الدولة بتطبيق الإصلاحات المتفق عليها حول النمو وتخفيض الفقر ومحاربته. وقد تم تعهد تخفيف عبء المديونية لـ ١٠ دول وبمقدار ١٠ \$ مليار. خلال السنة الأولى من هذه التعديلات (انظر الشكل ١).

- ولكي يتم الترشيح تحت مبادرة HIPC فإنه يتوقع أن تقوم هذه البلدان
تحضير ورقة عن استراتيجية محاربة الفقر Poverty Reduction
Strategy Paper-PRSP والتي من خلالها يتم استهداف هذه
الموارد وكذلك تحقيق الاستعمال الجيد ويجب أن تحظر باستعمال المنهج
التشاركي لكل الفعاليات ذات العلاقة بتخفيض حدة الفقر في البلد .



ورقة استراتيجية تخيف حدة الفقر (PRSP)

- حيث أن الأقراض من صندوق النقد الدولي، الوكالة الدولية للتنمية، والبنك تم تكييفه حول هذه الورقة الاستراتيجية التي يعدها البلد المعني .
- تأخذ الدولة المعنية الدور الرائد في تحضير هذه الورقة حيث تقوم الحكومة بإعدادها بالاعتماد على عملية تشاورية مع كل الفعاليات والمتمثلة في المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، المانحون، والمؤسسات الدولية .
- تعكس هذه الاستراتيجية الأولويات والأهداف الوطنية لمحاربة الفقر .

ترتيبات النمو وتخفيض الفقر

- قام صندوق النقد الدولي في سبتمبر ١٩٩٩ بخطوة جريئة في دعمه للدول الفقيرة حيث تم إدماج أهداف النمو ومحاربة الفقر كاملاً في إحدى برامجها والتي تسمى بترتيبات النمو وتخفيض الفقر. حيث أنها تعوض ترتيبات التعديل الهيكلي الموسع المعرفة ESAF. هذه الترتيبات (PRGP) مفتوحة لـ ٨٠ دولة نامية ذات الدخل المنخفض وتقدم قروض مدتها ١٠ سنوات وبسعر فائدة ٥,٥%.
- سيتم إدراج هذه الترتيبات ضمن الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر وستركز المشروطة على تحقيق بعض الأهداف الاختيارية الاجتماعية والآثار الاجتماعية للإصلاحات.

تحقيق أهداف خفض المديونية

- من المتوقع أن تؤدي إجراءات تخفيض المديونية (التقليدية) إلى خفض أكثر من ٥٠% من مديونية الدول الفقيرة التي تستوفي شروط تخفيف العبء .
فبالنسبة للدول العشرة التي استقادت في إطار المبادرة المحسنة، فإن نسبة خدمة الدين للصادرات ستخفض إلى أقل من ١٠% (نصف قيمة الدول النامية) . وخلال الخمس السنوات القادمة سوف تدخر ما يقارب ١,٥% من ناتجها الاجمالي في خدمة الدين . ومقارنة من ٥% من الناتج المحلي والذي يمثل الانفاق الاجتماعي فإن هذه الادخارات تمثل تحسناً معتبرة في التعليم والصحة .

أساس تقييم تخفيض عبء الديون

- معايير التأهيل: لكي تتأهل أي حكومة مبادرة HIPC يجب أن تكون من بين الدول المؤهلة المساعدات المسيرة حسب شروط البنك الدولي (IDA) وصندوق النقد الدولي (PRGF)
- تواجه وضعية مديونية غير مستدامة وذلك بعد استنفاذ كل ميكانزمات تخفيف عبء المديونية التقليدية حسب شروط نابولي (حيث يمكن للدول أن تحصل الدول على تخفيض ٦٧% من القيمة الحالية الصافية للديون).
- المقدرة على تنفيذ سياسات إصلاحية ناجعة وذلك بتنفيذ برامج صندوق النقد الدولي (PRGF).

مبادرات تخفيف عبء المديونية

- شروط كولونيا (في إطار تطبيق HIPC) المطبقة في نادي باريس: (أكتوبر ١٩٩٩)
- الدول المدرجة في قائمة IDA والدول ذات الدخل المنخفض والتي تتبع بصفة كاملة برامج صندوق النقد الدولي واتفاقيات نادي باريس ولها برنامج اقتصادي كلي مستدام والتي تحتاج إلى الوصول إلى حالة مديونية مستدامة .
- الاستحقاق:
- يتحصل المقترضون تخفيف المديونية بمعدل ٩٠% من القيمة الحالية الصافية وعلى أساس أهداف الاستدامة المتفق عليها مع الدائنين .

التيسير

- يمكن للدائنين اختيار البدائل الثلاثة التالية:
- بديل تخفيض الدين: ٩٠% من القيمة المجدولة يتم إلغاؤها و ١٠% الباقية يتم دفعها على أجل ٢٣ سنة.
- بديل خدمة الدين: ٩٠% تخفيض يتم الحصول عليه عن طريق تطبيق معدلات فائدة ميسرة وفترة دفع تعادل ١٢٥ سنة.
- بديل خدمة الدين (الطلقة) يتم دفع ١٠% من القيمة المجدولة على مدار ٢٣ سنة والباقي ٩٠% يتم إعادة جدولته بمعدل فائدة ٠,٠٠٠١% مع الدفعة الأخيرة (الطلقة) تحسب بشكل أن تؤثر على ٩٩,٩% تخفيض في القيمة الحالية الصافية.

اختيار البدائل

- بالنسبة للدول التي تحتاج إلى أقل من ٩٠% تخفيض للوصول إلى استدامة المديونية فإن هذه النسبة تعدل حسب الحالة.
- **التنطية: خطة بيكر: ١٩٨٥**
- تم اقتراحه سنة ١٩٨٥ من طرف كاتب الخزانة الأمريكي جيمس بيكر ويهدف إلى تقليص خدمة ديون الدول النامية. ويحتوي الخطة على ثلاثة عناصر أساسية:
- برامج التصحيح الهيكلي من طرف الدول المدينة
- زيادة الإقراض من طرف البنوك لدعم هذه السياسات
- مراقبة هذه البرامج من طرف صندوق النقد الدولي ومع



تدعيم التمويل من طرف بنوك التنمية الدولية

■ خطة برادي: (١٩٨٩)

■ طوّرت هذه الخطة نهاية الثمانينات لخفض ديون وخدمة الديون التي تمتلكها البنوك التجارية تجاه العديد من الدول الناشئة. ويحتوي الخطة على العديد من البدائل للدائنين مثل إعادة شراء الدين بسعر خصم وكذلك إصدار سندات تأمين تسمى "سندات برادي" مقابل مستحقات البنوك تصدرها الدول المدينة.

■ شروط هوستن: (١٩٩٠)

- تم إدراجها في اجتماع G7 في يوليو ١٩٩٠ وتهدف إلى تخفيض المديونية الرسمية للدول ذات الدخل المتوسط ذات المديونية المرتفعة. حيث أن هذه المجموعة تم إعفاؤها في المبادرات السابقة لتخفيف الديون لأن مستوى مداخلها تفوق حدود المبادرات السابقة.

تابع: شروط هوستن

- تسمح شروط هوستن لدول ذات الاستحقاق الحصول على قروض ميسرة وعلى مساعدات التنمية الرسمية (ODA)، وكذلك الحصول على قروض التصدير والقروض الرسمية غير (ODA)، وكذلك مبادلة أو بيع قروض (ODA) وكذلك جزء من القروض غير الميسرة عبر مقايضة الديون. يتحدد الاستحقاق لشروط هوستن حسب الحالة أخذاً بعين الاعتبار مستوى الدخل، نسبة الديون الرسمية (الثنائية) للديون التجارية وعبء الديون وخدمتها.

شروط تورنتو: (١٩٨٨)

- في اجتماع G7 سنة ١٩٨٨ تم توجيه توصيات لأعضاء نادي باريس لتقديم عروض مناسبة لإعادة جدولة ديون الدول الفقيرة ذات المديونية العالية. وتم الاتفاق على ٣ بدائل تعرف الآن بشروط تورنتو:
- مسح ثلث ديون المستحقة على مدين له دين قائم مستحق على ١٤ سنة و٨ سنوات فترة سماح وبأسعار فائدة السوق.
- إعادة جدولة كل الديون القائمة والمستحقة على ١٤ سنة و٨ سنوات سماح وأسعار فائدة منخفضة.
- إعادة جدولة كل الديون المستحقة على فترة ٢١ سنة وفترة سماح ١٤ وبسعر فائدة السوق.
- هذه الشروط متوفرة فقط للدول الفقيرة ذات المديونية المرتفعة.

شروط ترينداد: (١٩٩٠)

■ تم اقتراح شروط ترينداد سنة ١٩٩٠ وذلك بعدما أصبح جلياً أن اقتراحات وشروط تورنتولست كافية وغير لائقة لاستيفاء احتياجات الدول النامية الفقيرة. حيث أن هذه الشروط لا تخفض الدين وإنما تطيل مدة الدفع وترفع من فترة السماح فقط. ومنه فإن شروط ترينداد تقترح تخفيض عبء المديونية حسب التالية:

■ إلغاء ٢/٣ مخزون الديون المستحقة على الدولة في عملية واحدة. وإعادة جدولة الباقي على مدار ٢٥ سنة و ٥ سنوات فترة سماح.

■ ربط رفع المستحقات بشكل مرّن مع مقدرة البلد على الدفع. وتم اقتراح اعتماد شرط الاستحقاق المطبق في شروط تورنتو.



شروط لندن: (١٩٩١)

■ رفع درجة تيسير الديون في عمليات إعادة الجدولة وتم اعتماد هذه الشروط من طرف نادي باريس (ديسمبر ١٩٩١) وذلك برفع عمليات الديون المستحقة من الثلث إلى النصف بالقيمة الصافية الحالية والتي يمكن أن تخضع لعملية تخفيض العبء وفي مؤتمر نابولي ١٩٩٤ تم الاتفاق على رفع هذه النسبة إلى ٢/٣.

شروط ليون: (١٩٩٧)

الاستحقاق:

- الدول التي تستحق قروض الوكالة الدولية للتنمية (IDA) والدول التي تستحق ترتيبات النمو وتخفيض الفقر لصندوق النقد الدولي (PRGF)، الدول ذات الدخل المنخفض والتي لها برامج تصليح هيكلية وفي اتفاق تام مع نادي باريس وتحترم شروطه ولها سياسات مستدامة وتحتاج إلى الوصول إلى حالة مديونية مستدامة (٢٥٠-٢٢٠٪ من قيمة الدين إلى الصادرات و ٥٠-٢٠ إلى خدمة الدين للصادرات) في الأجل الوسيط.

التيسير

- الدول المستحقة تسقيط من تخفيض عبء الديون من الديون المستحقة بنسبة ٨٠% من القيمة الصافية الحالية على أساس مؤشرات استدامة هدفية متفق عليها مع الدائنين.

■ التغطية:

- عدة أصناف من الديون.

اختيار البدائل

- في بديل تخفيض خدمة الدين يتم رفع مدة الدين إلى ٤٠ سنة ومدة سماح بـ ٨ سنوات وتبقى فترة السماح ومدة الدين حسب شروط نابولي.

شروط نابولي: ١٩٩٤

الاستحقاق:

- يتحدد من طرف الدائنون على أساس دخل البلد المدين ووضعية مديونيته .
ويمكن للدول التي استفادت من إعادة الجدولة في إطار شروط لندن وتورتوان
تستفيد من هذه الشروط .

التميز:

- أغلب الدول حصلت على ٦٧% تخفيض في القيمة الحالية الصافية في الديون غير
الميسرة (Non ODA) والمدرجة ضمن المساعدات الرسمية، بعض البلدان
التي يفوق دخلها \$٥٠٠ ومؤشر المديونية (الدين / الصادرات) أقل من ٣٥٠
يمكن أن تحصل على ٥٠% تخفيض وتحدد حسب الحالة .

التغطية

- تحديد نسبة الديون غير الرسمية (ODA) التي تخضع لتحقيق عبء الديون، يتحدد وقف حالة كل بلد وحسب احتياجات ميزان المدفوعات. ويمكن أن تدرج الديون التي تم جدولتها سابقاً ومنه فإن نسبة تخفيض قيمة الديون الحالية الصافية ستكون أعلى من تلك المسموح تحت شروط تورنتو أو لندن.

اختيار البدائل

■ يمكن للدائنين أن يختاروا إحدى البدائل التالية لخفض القيمة الحالية الصافية للديون المستحقة للوصول إلى ٦٧-٥٠% تخفيض في القيمة الحالية الصافية:

■ بديل تخفيض الدين: دفع المديونية على مجال ٢٣ سنة و ٦ سنوات فترة سماح.

■ بديل تخفيض خدمة الدين: حيث يتم تخفيض حجم القيمة الحالية الصافية عبر تطبيق معدلات فائدة ميسرة.

■ بديل مدة الدين الطويل (التجاري): لا يوجد تخفيض للقيمة الحالية الصافية وإنما تمتد فترة الدين إلى ٤٠ سنة وفترة سماح تعادل ٢٠ سنة.

تابع: اختيار البدائل

- قروض المساعدات الرسمية: (ODA) يتم إعادة جدولة الديون قبل تاريخ "نقطة الفصل" Pre-cut off date باستعمال معدل فائدة ميسر ولا تزيد عن المعدل الميسر الأصلي ومدة قروض تعادل ٤٠ سنة و ١٦ فترة سماح. وذلك للوصول إلى ٣٠ سنة مدة القرض و ١٢ فترة سماح بالنسبة للقيمة الحالية الصافية.
- تدفق إعادة الجدولة: تسمح بإعادة جدولة الديون المستحقة خلال فترة تعزيز المديونية والتي عموماً تتزامن مع تطبيق برامج التصحيح الهيكلي.

تابع: اختيار البدائل

■ عمليات على مخزون المديونية: يتم إعادة جدولة مخزون المديونية المستحقة قبل تاريخ نقطة الفصل وذلك بصفة ميسرة. ويطبق فقط للدول ذات الأداء الجيد في مجال تطبيق السياسات الاصلاحية خلال فترة ٣ سنوات الأخيرة. ولا بد للدائنين أن يتأكدوا أن الدولة تستطيع دفع الالتزامات لأنه لا يمكن لها أن تستفيد من عمليات إعادة جدولة إضافية (إلا حالات الدول الفقيرة والمستغلة بالديون).

■ تقرير التنمية العالمي ٢٠٠٠ وباستعمال طريقة أطلس للبنك الدولي حسب دخل الفرد سنة ١٩٩٩

اختيار البدائل

- في بديل تخفيض خدمة الدين يتم رفع مدة الدين إلى ٤٠ سنة ومدة سماح بـ ٨ سنوات وتبقى فترة السماح ومدة الدين حسب شروط نابولي.